

أين الخطأ التأثير الغربي واستجابة المسلمين

تأليف: برنارد لويس

ترجمة: د. محمد عناني

تقديم ودراسة: روف عباس

تقديم ودراسة

بقلم: روف عباس

كان أحدث ما دفع به برنارد لويس - المستشرق الشهير - من الكتب إلى المطبعة، كتابه الذي حمل عنوان: "أين الخطأ؟ التأثير الغربي واستجابة الشرق الأوسط" - كان ذلك في خريف عام 2001، قبيل حادث الحادي عشر من سبتمبر الذي أصاب نيويورك وواشنطن، وفجر ما سمي "بالحرب ضد الإرهاب" وما ترتب عليها من تداعيات. وهكذا عندما صدر الكتاب عن قسم النشر بجامعة أكسفورد في مطلع 2002، حظي بإقبال كبير من جانب الجمهور الذين كانوا يتلهفون على معرفة كل ما يتعلق بذلك العدو الخطير: "الإسلام"، وكانت كتب لويس من أكثر الكتب رواجاً بحكم كونه أشهر مستشرق في الغرب عامة، وفي المجال الأكاديمي الأنجلو - أمريكي خاصة.

لذلك لم يكن غريباً أن يكون الاحتفاء بكتابه "أين الخطأ؟" كبيراً عند صدوره، فدبجت المقالات التي عبرت عما يحمله الكتاب من إشارات وإيحاءات، وازدحمت المواقع المختلفة على الشبكة الدولية للمعلومات بالعديد من المداخلات التي ساهم فيها مئات من المسلمين والصهاينة وغيرهم من مستخدمي الشبكة، تراوحت تلك المداخلات بين دحض الأفكار التي يروج لها لويس، وتأكيداتها والدفاع عنها حسب رؤية وموقع صاحب المداخلة. ونشرت

صحيفة US News World Report بعددها الصادر في 3 من ديسمبر 2001 مقالاً مطولاً تبشر فيه القراء بقرب صدور الكتاب "أين الخطأ؟" كتبه جاى تولوسون Jay Tolson، واختار له عنوان: "حكيم العصر، صورة لبرنارد لويس"، استهله بقوله:

"إن خريف 2001 جعل الأضواء كلها تتجه إلى أبى الدراسات الإسلامية برنارد لويس، فهو (متخصص الموسم)، إذ استدعى إلى واشنطن ست مرات منذ حادث البرجين، للقاءات سرية مع كبار المسؤولين بالبيت الأبيض والبنجابون. كذلك ظهر مؤخراً في برنامج (واجه الصحافة) وبرنامج (تشارلي روس) بالتلفزيون. ويذكر الجميع مقاله الهام الذي نشر بالنيويورك في 19 من نوفمبر 2001 بعنوان (ثورة الإسلام) الذي قدم فيه رؤية خبير بالإسلام والمسلمين."

ويعزو الكاتب إلى لويس فضل التنبؤ بما حدث في 11 سبتمبر 2001، قبل الواقعة بعشر سنوات، في مقال نشر بعنوان "جذور العنف الإسلامى" ذكر فيه أن الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، لا تملك دفاعاً عن روح العدا، والحقد، والكراهية، والرغبة في الثأر، التي تولدت عند المسلمين منذ حسم النزاع بين الإسلام والمسيحية، عندما فشل العثمانيون في الاستيلاء على فيينا للمرة الثانية عام 1683، وما تلا ذلك من استعمار أوروبا لبلادهم. فهم لا يكفون عن التساؤل حول ما حل بهم بعد أن كانوا الأغنى، والأرقى، والأقوى. وأن ذلك يجعل منهم خطراً يتهدد الغرب - يجب أن يؤخذ مأخذ الجد - تنفيساً لأحقاد تراكمت عند المسلمين على مدى ما يزيد على الثلاثة قرون، عجزوا خلالها عن اللحاق بركب المدنية الغربية لأسباب ترجع إلى عقيدتهم وثقافتهم.

وما يعده تولوسون "نبوءة" عمرها عشر سنوات، أقدم من ذلك بكثير، فهو جوهر مارده برنارد لويس في كتبه الأخرى التي نشرت وأعيد نشرها عدة مرات فى الثلاثين عاماً الأخيرة، وهى فكرة استعداد الغرب على الإسلام والمسلمين التي صيغت في إطار دراسة "علمية" لا تغفل إيجابيات الماضي، ولكنها لا ترى من الحاضر إلا السلبيات، فهو يستدعى كل الحجج الموحية للقارئ بأن المسلمين لا أمل فيهم، فهم لا يعترفون بالآخر، ولا يقدرّون ثقافتهم، عدوانيين متعصبون بطبعهم!

وكتاب لويس "أين الخطأ؟" ليس فيه جديد سوى عنوانه وهي مهارة إنفرد بها برنارد لويس، لو فعلها غيره لما غفرت له، فهو يصوغ مقولاته الأساسية مستخدماً نفس المادة، في مواقع مختلفة وسياقات متنوعة. وهذا الكتاب الجديد - القديم، يجمع في فصوله الكثير مما جاء بكتب لويس السابقة "الإسلام والغرب"، و"إكتشاف المسلمين لأوروبا"، و"اللغة السياسية للإسلام"، و"ثقافات متصادمة"، وهي كتب اتسمت جميعاً بطابع مميز، لعل من الأفضل أن نستخدم هنا تقييم تولسون لها في مقاله سالف الذكر:

"إن كتابات لويس عن تاريخ وثقافة، وسياسات الشرق الأوسط محملة بأجندة أيديولوجية، تجمع بين المركزية الأوروبية والصهيونية، مما جعلها وصاحبها مثاراً للجدل على مدى ما يزيد على الثلاثين عاماً..".

فهذه شهادة كاتب بهرته أعمال لويس حتى عده "حكيم العصر"، وليست شهادة واحد من نقاده.

* * *

وقبل أن نناقش جديد برنارد لويس القديم في هذا الكتاب "أين الخطأ؟: التأثير الغربي واستجابة الشرق الأوسط"، نرى لزماً علينا أن نقلق الضوء على الرجل الذي احتل مساحة كبيرة من ميدان الاستشراق، لم يحظ بها غيره من كبار المستشرقين الذين تركوا أعمالاً هامة باللغة القيمة.

ولد برنارد لويس بلندن في مايو عام 1916، لأسرة يهودية شكنازية، لا تتوفر لدينا معلومات عن البلد الذي نزلت منه إلى بريطانيا، وتاريخ ذلك الزواج، فلم يذكر برنارد لويس في سيرته الذاتية المتاحة على موقع جامعة برنستون بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) شيئاً عن أصول عائلته، ولم يشر إلى طفولته وصباه وتعليمه العام ولكنه اكتفى بالإشارة إلى تعليمه العالي، ولكن التحاقه بجامعة لندن في أوائل الثلاثينات يوحى بانتمائه إلى أسرة ثرية. وقد حصل على درجة الليسانس الممتازة في التاريخ من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن عام 1936، كما حصل على درجة الدكتوراه في تاريخ الإسلام من نفس المدرسة عام 1939، وكان موضوع رسالته عن الطائفة الإسماعلية وجماعة الحشاشين.

وخلال إعداده لرسالة الدكتوراه، قضى فترة بجامعة باريس، كما قام بجولة في بلاد الشرق الأوسط استغرقت بضعة شهور.

وقبل حصوله على درجة الدكتوراه بعام واحد، عين مدرساً مساعداً بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، غير أنه ترك العمل بالجامعة خلال سنوات الحرب (1940 - 1945) ليلتحق بخدمة المخابرات البريطانية وبعد الحرب، عاد للعمل بالجامعة عام 1974. ولكن صلته بالمخابرات البريطانية لم تنقطع، فقد ظل مرجعاً هاماً، يستشار في كل ما اتصل بشئون الشرق الأوسط.

ولعل ذلك يفسر انصرافه عن دراسة تاريخ الإسلام الوسيط، وإتجاهه - بعد الحرب العالمية الثانية- إلى دراسة تاريخ الشرق الأوسط الحديث، فنشر كتاباً عن "قيام تركيا الحديثة"، وآخر عن "تكوين الشرق الأوسط الحديث"، وثالث عن "تاريخ الشرق الأوسط في الألفى عام الأخيرة" جاء في حقيقة أمره طبعة معدلة لسابقه، ثم كتاب "تعدد الهويات في الشرق الأوسط". ووظف لويس رصيده المعرفي عن تاريخ الأفكار التي يطرحها في كتبه، فرصيده المعرفي عن تاريخ الإسلام يشي بالقصور في متابعة ما حققه هذا الحقل الأكاديمي من تطور بعد الحرب الثانية في الغرب ذاته.. والأفكار التي يطرحها في كتبه في الثلاثة عقود الأخيرة موحية لصانع القرار الغربي، تستهدف إثارة مخاوف القراء من الإسلام وأهله.

وبعد أفول نجم الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط، واضطرار بريطانيا إلى تنفيذ سياسة "الانسحاب شرق السويس" عام 1971، ليسدل بذلك الستار على النفوذ البريطاني في الإقليم، وتصبح الولايات المتحدة هي الوريث الطبيعي لحماية المصالح الغربية في المنطقة، وجد برنارد لويس أن مكانه الطبيعي هناك، في الولايات المتحدة، حيث مركز التأثير في صناعة القرار الغربي في الشرق الأوسط، وخاصة أن صهيونية الرجل كانت حقيقة راسخة أكدها في كتاباته ومقالاته الصحفية ومن ثم جاء انتقاله إلى جامعة برنستون عام 1974 أمراً منطقياً، بعدما ترك قسم الشرق الأدنى بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن، خلفاً من المشايخين للصهيونية من أمثال فاتيكوتس، وياب.

وفي أمريكا، تولى برنارد لويس قيادة معسكر الصهاينة في حقل دراسات الشرق الأوسط، الذي يعد من أبرز رموزه: ليونارد بايندر، وإيلي كيدوري، ودافيد برايس، جونز، ورفاقهم من أمثال: دانيال بايبس، ومارتن كريم، وتوماس فريدمان، ومارتن بيرتز، ونورمان بودو رتز، وجوديث ميلر، وغيرهم من العناصر الصهيونية المنتشرة في أقسام ومراكز دراسات الشرق الأوسط، والدراسات الإسلامية، بالجامعات الأمريكية، ممن يلعبون - في نفس الوقت - دور الخبراء العالميين ببواطن الأمور، يقدمون المشورة لأعضاء الكونجرس، ودوائر صناعة القرار، يتقدمهم كبيرهم برنارد لويس، يفتح أمامهم الأبواب.

وظل برنارد لويس أستاذاً لدراسات الشرق الأدنى بجامعة برنستون حتى تقاعد (رسمياً) عام 1986 عند بلوغه سن السبعين، ولكنه أصبح منذ ذلك التاريخ "أستاذاً فخرياً" Professor Emeritus، وهو مركز لا يشغله إلا العلماء البارزون. ولكنه يحتل - في الحياة الأكاديمية - موقعاً مؤثراً بإعتباره، على حد تعبير تولسون "حجة ومرجعاً في الشؤون الإسلامية والشرق أوسطية لا غنى عنها لصانع القرار الأمريكي".

* * *

وهنا تأتي خطورة الرسالة التي يوجهها برنارد لويس في "أين الخطأ؟" من حيث تأثيرها على الرأي العام الغربي وصناع القرار فيه على وجه الخصوص، على ضوء ما لقيه الكتاب من اهتمام واسع، وهو يستدعي الاهتمام بطرح وجهة نظرنا على الرأي العام الغربي دحضاً لما حفل به الكتاب من مغالطات وافتراءات، فلا تكفى جهود إدوارد سعيد وحدها في كتابه "الاستشراق" - رغم ما أثاره من ضجة في الأوساط العلمية - وما وجهه من نقد لكتابات "برنارد لويس" ولا بد من جهود علمية منظمة في هذا السبيل.

وإذا حاولنا أن نبين موضع الخطأ في كتاب برنارد لويس الجديد / القديم، نجده يتمثل أولاً، في المنهج الذي اتبعه في هذا الكتاب، بل وفي غيره من الكتب التي سبقت الإشارة إليها، والتي استولدها هذا الكتاب، فهو يركز دراسته على الدولة العثمانية ويعتبرها معبرة عن الإسلام والمسلمين، ولا يرى الإسلام والمسلمين خارجها، فلا يشير لفارس إلا لماماً، ويسقط وسط آسيا الإسلامي تماماً من إعتباره، كما يفعل الشيء نفسه مع شبه القارة الهندية. فهو

يختزل الإسلام في الإمبراطورية العثمانية، ويختزل المسلمين أنفسهم في حكام وساسة ورجال هذه الإمبراطورية، وهو اختزال له ما يبرره من وجهة النظر الأيديولوجية للمؤلف الذي يريد أن يقدم الإسلام والمسلمين في إطار معين باعتبارهم "خطراً" موجهاً ضد أوروبا عامة والغرب خاصة. ولما كانت الدولة العثمانية هي العدو المسلم الذي عرفته أوروبا منذ القرن الخامس عشر حتى إنحسر تهديدها لوسط أوروبا في أواخر القرن السابع عشر، فقد ترسبت لهم صورة قبيحة في الفولكلور الأوروبي، واحتل صراع العثمانيين ضد أوروبا خلال هذين القرنين موقعاً هاماً في كتب التاريخ الأوروبي. ومن هنا جاء اختزال برنارد لويس للإسلام في الدولة العثمانية، وللمسلمين في الأتراك، فهو يبني على أسس قائمة فعلاً في الثقافة الأوروبية. فإذا كان التركي العثماني عدوانياً دمويّاً في اجتياحه للبلقان ووسط أوروبا، قاسياً في معاملاته للبلاد الأوروبية التي وقعت تحت نيره إلى حد فرضه ضريبة الدم "الدوشرمة" عليهم، والتي بموجبها انتزع أطفالهم الذكور الأصحاء من بين أحضانهم ليصبحوا عبيداً للسلطان وجنداً له، فهذا هو الإسلام، وذلك هو شأن المسلمين مع المسيحيين، فهم لا يرون الآخر إلا عبداً لهم !!

وفضلاً عما يشوب هذا المنهج من أوجه القصور التي تتمثل في تعدد الشعوب الإسلامية التي تقع خارج إطار الدولة العثمانية، وتهافت فكرة وجود نموذج نمطي للإسلام، وصورة نمطية للمسلم على ضوء الدراسات العلمية المستفيضة للمجتمعات الإسلامية وثقافتها، التي تكشف عن التنوع والتعدد، وتبين أن الثقافة الإسلامية تتضمن العديد من الثقافات الفرعية subcultures التي تختلف باختلاف الموروث الثقافي القديم السابق على الإسلام في تلك البلاد - فضلاً عن ذلك كله، يقع لويس في خطأ "التعميم"، فهو يتعامل مع الدولة العثمانية وكأنها مجتمع واحد، أو دولة مركزية قطرية، ويسقط من اعتباره تعدد الشعوب والمجتمعات التي تكونت منها ولايات الدولة العثمانية، وتعدد أعراق وثقافات وديانات سكانها: فشتان بين العرب، والترك، والجرس، والأكراد، والأرمن، واليونانيين، والمجر، والبلغار، والبربر، والتتار والألبان. وإذا كان السلطان العثماني حاكماً مسلماً سنياً، فلا يعني ذلك أن أغلبية سكان الإمبراطورية كانوا مسلمين أو أن المسلمين منهم كانوا من السنة. فقد جمعت الدولة العثمانية بين مختلف المذاهب الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية، ترى.. متى صهر

المسلمون من رعايا الدولة العثمانية فى بوتقة واحدة لتخرج لنا إسلاماً نمطياً ومسلماً نمطياً، كذلك الذى رسم لنا لويس صورته؟!!

لقد أثبتت الدراسات التى تمت فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين (وهى نفس الحقبة التى بلور فيها لويس رؤيته للإسلام والمسلمين) على مجتمعات الدولة العثمانية فى مختلف ولاياتها، وجود تباين فى مستوى النمو المادى والثقافى بين تلك المجتمعات وبعضها البعض، وأن أى تعميم لظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية على الدولة كلها يعد خطأً منهجياً فاحشاً لأنه يقدم نتائج مضللة وغير دقيقة. فإذا كانت العادة قد جرت على أن يهتم الباحث بمتابعة كل جديد من الدراسات المتعلقة بمجال بحثه، وإذا كانت الدولة العثمانية هي عالم الإسلام عند برنارد لويس، فكان جديراً به أن يتابع دراسات أندريه ريمون، وميشيل توشيرير، وثريا غاروقى، ونللى حنا، وخليلى اينالجب، وخليلى ساحلى أوغلو، وعبد الكريم رافق، وغيرهم، وهى دراسات منشورة بالإنجليزية والفرنسية من دور نشر كبرى وجامعات معتبرة، وتحظى باهتمام الأوساط الأكاديمية الدولية. فإذا كان لويس لا يعرف عنها شيئاً فتلك مصيبة، وإذا كان يتجاهلها عامداً، فالمصيبة أعظم.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية كياناً سياسياً إقطاعياً فضفاضاً، لم تتحول قاعدتها فى الأناضول وعلى ضفاف البوسفور إلى "قلب" يضبط حركة الولايات المختلفة باعتبارها "أطرافاً"، بل كانت السلطة المركزية للدولة لا تكاد تحس فى الولايات، اللهم إلا عندما تقوم حركة عصيان من جانب أحد الولاة أو القرى المحلية، عندئذ كانت الدولة تضمن استمرار سيطرتها على الولاية عن طريق تأليب مراكز القوى ضد بعضها البعض، ثم تتدخل عسكرياً فى نهاية المطاف لوضع الأمور فى نصابها. وبحكم طبيعة السلطة الإقطاعية، كانت الدولة لا تهتم إلا بجباية الضرائب، وحفظ الأمن، وإقرار العدل، ولا تحمل على عاتقها عبء الخدمات المختلفة: تعليمية، أو صحية، أو حتى عمرانية أو غيرها، فتركها للرعية تدبرها بوسائلها الخاصة.

وهنا عرفت الولايات العثمانية ما نسميه اليوم "بالمؤسسات غير الحكومية" أو ما يعرف "بالمجتمع المدني"، فأوقف الأثرياء من التجار والحكام الأراضى والعقارات للإنفاق على ما شيدوه من مدارس ومستشفيات، ودور لرعاية العجزة (تكايا)، ومساجد، وكنائس، وغيرها.

وارتبط مستوى أداء وكفاية هذه المؤسسات الأهلية بدرجة النمو الإقتصادي والإجتماعي في الولاية. ونظراً لتفاوت مستويات النمو داخل الدولة من ولاية لأخرى، فقد تفاوتت مستوياتها في قطاع الخدمات.

وهكذا كان هناك تباين شديد بين الولايات العربية وبعضها البعض، من حيث المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وكذلك الحال بالنسبة للأناضول والرومللي (البلقان). فحتى لو كانت الإمبراطوية العثمانية تصلح نموذجاً نمطياً للإسلام ككيان سياسي ومجتمعي عند برنارد لويس، فكيف يستقيم ذلك مع تلك التعددية والتنوع، والتمايز في مستوى النمو الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

• وينطبق ذلك - أيضا - على فكرة عداة الإسلام للمسيحية، بل رفض الإسلام لغيره من الثقافات والأديان الأخرى، وهي حجر الزاوية في "فكرة" برنارد لويس عن الإسلام، ردها في كتبه ومقالاته، كما ألح عليها في "أين الخطأ؟". فأى دارس مبتدئ للإسلام والثقافة الإسلامية يدرك أن الإسلام لا ينفي حق الأديان الأخرى في الوجود داخل الأراضي التي يضمها "دار الإسلام" وأن "الإيمان بالله وكتبه ورساله" شرط أساسي للمسلم المؤمن. ومن عجب أن يشير لويس لذلك باعتباره وجهاً نظرياً للإسلام، ويزعم أن الممارسة الفعلية له تعادى الأديان الأخرى وخاصة المسيحية واليهودية، وتعتبر معتقياًها "كفاراً"، ولا تقبل وجودهم في أراضيها إلا إذا كانوا "عبداً". وكأن لويس يتعمد أن يصدم القارئ الغربي بلاءات ثلاثة: لا اعتراف، ولا تعايش، ولا تعامل مع غير المسلمين، ويوحى له أن المسلمين عنصريون لا يعترفون إلا بمن اعتنق دينهم وتبنى ثقافتهم!

ولا أدل على عدم صحة هذه الفرية من حقيقة وجود أغلبية مسيحية في الشام ومصر حتى أوائل العصر العباسي، ومن وجود كتاب المسيحيين واليهود في الدواوين طوال العصر الإسلامي الوسيط، ومن التوسع في عهد الذمة ليشمل أناساً لم يرد ذكرهم بين أهل الكتاب: بالإضافة إلى اليهود والنصارى والصابئة، امتدت معاملة أهل الذمة إلى كل من كان يؤمن بالوحدانية وله كتاب مقدس، فشمّل البوذيين والمجوس، وغيرهم، بل كانت مجالس الخلفاء في مختلف عصور الإسلام تضم المسيحيين واليهود والمجوس، علماء وأطباء ومنجمين.

ولابد أن يكون لويس قد قرأ دراسات أشتور (وهو مستشرق يهودى محترم) الذى تحدث عن دور اليهود كصيارفة وتجار، بل وشركاء ووكلاء تجاريين للخلفاء والسلاطين فى مختلف العصور الإسلامية، ولعله قرأ كتاب جويتين (وهو مستشرق يهودى مرموق أيضاً) "مجتمع البحر المتوسط" الذى يتحدث عن دور اليهود فى المجتمع الإسلامى فى العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية اعتماداً على وثائق الجنيزا التى تتضمن معاملات ومراسلات الطائفة اليهودية فى مصر، والتى عثر عليها فى أحد معابدهم بالقاهرة، وتوضح هذه الوثائق كيف كانوا يسيطرون على تجارة البحر المتوسط، وماتمتعوا به من حرية وأمن واستقلال وحماية ورعاية فى ظل الحكم الإسلامى.

وحتى فى ظل الدولة العثمانية، أشار - لويس - عرضاً - إلى نظام "الملة"، وهو نظام يعطى لكل طائفة دينية حق إدارة أمورها بنفسها، وتطبيق أحكام شريعتها، وجباية الضرائب المستحقة عليها للدولة وتسليمها لها فى مقابل تمتعها بحماية الدولة. ويعرف لويس - طبعاً - أن الدول الأوروبية التى حصلت على "الإمتيازات" فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، إدعت لنفسها حق حماية الطوائف الدينية التابعة لكنائسها، وبذلك خرجت الطوائف الخاضعة للحماية الأجنبية من دائرة الخضوع للمحاكم العثمانية، وأن حركة الإصلاحات المعروفة بإسم "التنظيمات الخيرية" فى 1839 و1856، كان هدفها تحقيق المساواة القانونية بين جميع رعايا الدولة، بما فى ذلك الخدمة العسكرية وتولى الوظائف دون تمييز، وبذلك كانت تهدف إلى التخلص من وطأة الإمتيازات الأجنبية التى حولت الطوائف الدينية إلى دولة داخل الدولة.

نعم هناك استثناءات لذلك تمثلت فى معاملة الدولة العثمانية لرعاياها المسيحيين فى البلقان بقدر من القسوة، وما حدث من قمع الثورة اليونانية، وما تعرض له الأرمن من مذابح قبيل الحرب العالمية الأولى كانت نوعاً من التطهير العرقى، ولكن هذه كلها سياسات يتحمل وزرها النظام الذى مارسها ولا تعبر - بأي صورة من الصور - عن الإسلام وتعاليمه، بل تتعارض معها تماماً. وهى ممارسات عبرت عن قهر الغالب للمغلوب، مورست - مرة أخرى - فى البلقان على يد الصرب ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك، وضد الألبان، وتمارسها "إسرائيل" كل يوم ضد الفلسطينيين. ولكن برنارد لويس لا يرى ذلك كله، بل رفض

اعتبار مذابح الأرمن على يد الترك "تطهيراً عرقياً"، ورفع الأرمن قضية ضده أمام المحاكم الفرنسية، فصدر حكم بإدانته في 21 يونيو 1995 جاء في حيثياته:

"إن المؤرخ يتحمل المسؤولية تجاه أصحاب الدعوى لتشويهه وتزويره الحقائق، وتبريره لممارسات بشعة خاطئة، وحذفه لأحداث وآراء يمنعه التزام الدقة من إغفالها...".

لقد كان إنكار برنارد لويس لحق الأرمن في استصدار قرار من الأمم المتحدة يلزم تركيا بتعويضهم عن التطهير العرقى الذى تعرضوا له أسوة بما حدث من إلزام ألمانيا بتعويض اليهود عن "المحرقة" إتساقاً مع موقف الصهيونية الذى لا يريد الاعتراف بما تعرض له الأرمن من مذابح حتى تظل فكرة "إضطهاد" اليهود مركزية في الضمير العالمي.

ويجرنا ذلك إلى مناقشة فرية أخرى لبرنارد لويس هي اتهامه المسلمين بمعاداة السامية لموقف العرب من القضية الفلسطينية ورفضهم التعامل مع الكيان الصهيونى. وهو عندما يشير إلى فلسطين لا يذكر لقارئه شيئاً عن أوضاع تلك الأرض وسكانها. فهي "أرض الميعاد" التي كان يعيش فيها جماعة من اليهود المضطهدين من المسلمين، وأن تعرض يهود أوروبا للإضطهاد جعلهم "يعودون" إلى بلادهم التي هي حق لهم منذ ألفى عام. وبذلك يستنتج القارئ الغربى أن "أرض الميعاد" كانت يهودية تسكنها قلة، ثم ما لبث أن عاد إليها الآخرون، فلا وجود للعرب، ومن هنا يتعجب القارئ الغربى لأولئك المسلمين المتعصبين الذين لا يقبلون وجود اليهود ودولتهم بينهم في الشرق الأوسط. وطبعاً يصعب على القارئ أن يتصور وجود عربى غير مسلم، فلا يدرك أن العرب من بينهم مسيحيون يشتركون في رفض الدولة العبرية لأن القبول بها يعنى التسليم بإغتصاب فلسطين.

وحتى يؤكد برنارد لويس فى ذهن قارئه أن مرد ذلك كله إلى رفض الإسلام للأخر ديناً وثقافة ووجوداً، نجده يبرر الخلافات السياسية بين اليهود الشرقيين ويهود أوروبا (الشكنازيم) بأن هؤلاء الذين جاءوا من بلاد إسلامية، وأولئك الذين جاءوا من بلاد مسيحية حملوا معهم العداة التقليدي بين الثقافتين، وتجلى ذلك فى الخلافات السفارديّة - الشكنازية. وبذلك يتجاهل برنارد لويس الطبيعة العنصرية للكيان الصهيونى الذى يميز بين اليهود الشرقيين والغربيين، ويمارس أبشع أنواع التمييز العنصرى ضد العرب، وهذا فضلاً عن سفك دماء

الفلسطينيين وتشريدهم، وهدم ديارهم، واقتلاع مزروعاتهم كل ذلك لا يراه لويس، ولكنه يرى أن العرب هم البغاة لأن ثقافتهم لا تقبل الآخر !

حتى حديثه عن "السعى في سبيل الثروة والقوة" لم يتجاوز حدود ما كان معروفاً عن الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كشفت الدراسات الخاصة بالتطور الإقتصادي والإجتماعي في العالم العثماني، والتي تم إنجازها في العقود الثلاثة الأخيرة عن ازدهار نشاط رأس المال التجاري في القرون 16، 17، 18، وإعادة بناء شبكة التجارة الدولية التي تربط عالم المحيط الهندي بعالم البحر المتوسط عبر البحر الأحمر ومصر، ووسط آسيا بالعراق والشام، وغرب أفريقيا بالمغرب ومصر، وأخذ رأس المال التجاري يلعب دوراً بارزاً في تجيير الزراعة، والاستثمار في الصناعة، وتطوير العمل المنزلي، وظهور درجة من درجات تقسيم العمل، وانعكست هذه التطورات على الواقع الاجتماعي فبدأت تبرز "طبقة وسطى" عبرت عن نفسها ومصالحها من خلال كتابها الذين عبروا عن رفضهم لهيمنة المؤسسة الحاكمة، وميلهم إلى الواقعية.

وفي إطار هذه التطورات ازدهرت صناعة السكر في مصر لتلبية الطلب على هذه السلعة في أوروبا، كما حدث توسع كبير في صناعة النسيج حيث كان الطلب كبيراً على المنسوجات المصرية في فرنسا وهولندا وأسبانيا. كذلك كانت صادرات البن والتوابل القادمة عبر البحر الأحمر تمر عبر مصر والشام إلى أوروبا، مما أدى إلى حالة من الرخاء الإقتصادي النسبي انعكس على قطاع الخدمات، فحدثت زيادة ملحوظة في الأوقاف على هذا القطاع وفي تشييد المكاتب والأسبلة والمدارس والمساجد والكنائس والمستشفيات والتكايا مما كان له أثره على المنشآت المعمارية.

وجاء انقطاع مسيرة التطور لأسباب داخلية وخارجية منذ منتصف القرن الثامن عشر، فقد أدى ضعف سلطة الدولة إلى انفراد العصابات المحلية بالحكم في معظم ولايات الدولة، وإلى صعود نجم المماليك في مصر، ولما كان هؤلاء في حاجة إلى تقوية أنفسهم عسكرياً لتحقيق قدر من الاستقلال عن الدولة، أو ضمان بقاء السلطة في أيديهم على الأقل، فقد أنقلوا التجارة بالمكوس والضرائب، وشجعوا التجار الأوروبيين على غزو السوق المحلية ومنافسة الإنتاج المحلي، وتواكب ذلك مع التوسع في إنتاج السكر في العالم الجديد، فتقلص

إنتاج السكر في مصر ليغطي حاجة الاستهلاك المحلي، كما شهدت صناعة النسيج في غرب أوروبا توسعاً أدى إلى كساد سوق المنتجات المصرية، وبذلك فقدت مصر - وكذلك الشام- جانباً كبيراً من صادراتها من الإنتاج المحلي، وانعكس ذلك على الأوضاع الإقتصادية المحلية في سلسلة من الأزمات التي ترتبت على الكساد.

وقد استرد الإقتصاد المحلي عافيته مع الإصلاحات التي تبناها محمد علي باشا في مصر والشام، ولكن من خلال نظام الإقتصاد المدار الخاضع لسيطرة وتوجيه الدولة، مع ترك مساحة محدودة للقطاع الخاص. غير أن ارتباط هذا المشروع بالدولة أدى إلى تعرضه للضربات الخارجية التي تعرضت لها الدولة، ليتحول الإقتصاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى اقتصاد تابع متخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية، وحالت سلطات الإحتلال البريطاني دون قيام أى مشروع صناعى حديث أو استثمار رأس المال المحلي خارج قطاع الإنتاج الزراعى، مما أدى إلى نوع من النمو الأقتصادى غير المتوازن الذى كانت له آثاره السلبية على الإقتصاد، وكان من أهم أسباب اتساع هوة التخلف عن اللحاق بالغرب فى مجال التطور الاقتصادى، بما تضمنه من عقبات وضعت فى طريق إقامة اقتصاد وطني.

تلك كانت باختصار شديد العوامل التى حكمت التطور الاقتصادى. ولما كانت تجربة التصنيع فى القرن التاسع عشر قد ارتبطت ببناء القوة العسكرية، فقد كانت تصفيتها هدفاً أساسياً عند القوى الأوروبية الطامعة فى فرض سيطرتها على الإقليم لأسباب استراتيجية واقتصادية، وهى تكشف عن عمل دائم لمحاولة بناء اقتصاد وطني، لم يقدر له النجاح مرتين لأسباب محلية ودولية معاً، وليس لأسباب تتصل بثقافتنا، أو عدم تقديرنا لقيمة الزمن - على نحو ما أورده لويس - أو لعدم ارتباطنا بالمكان. فإذا كنا على هذا القدر من الكسل وفقدان الطموح وعدم التزام الدقة والتواكل، وكلها مكونات الصورة التى يرسمها لنا لويس، فكيف كنا نمسك بزمام اقتصاد العالم فى القرون الوسطى، وكيف استطعنا أن نتجاوز محاولات قطع روابطنا التجارية مع عالم المحيط الهندى بعد قدوم الغرب إلى تلك البلاد، وكيف أنجزنا تجربة متميزة لبناء اقتصاد وطنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر؟

كلها أسئلة تبرئ الإجابة عليها ساحة ثقافتنا وديننا من تهمة استمراء التخلف، وفقدان روح المبادرة.

وفي الفصل الذى حمل عنوان "الحواجز الاجتماعية والثقافية" يبدأ برنارد لويس بما يتضمنه الإسلام من مساواة بين الناس، وتحريم للتمييز على أساس الأصل العرقي أو اللون أو غيرهما، ولكنه يجعل هذه المساواة (النظرية عنده) للمسلمين وحدهم، باعتبارهم جماعة متميزة على غيرها من البشر، ليوحى لقارئه أن المسلمين يعتبرون أنفسهم (أمة مختارة)، وينتقل من هذا إلى التشكيك في وجود المساواة (من الناحية العلمية)، فهناك تمييز ضد العبيد حتى من أسلم منهم، وهناك تمييز ضد النساء، وتمييز ضد غير المسلمين الذين كانوا مستعبدين لا يحتلون مكانة إجتماعية معتبرة.

وقد ناقشنا فيما سبق فرية اضطهاد غير المسلمين والتمييز ضدهم، ولا تحتاج مقولة (استعباد غير المسلمين) إلى دحض، فهي لا تستند إلى دليل، وهى من نسج خيال لويس، وهو يرمى من تكرارها على مدى ثلاثة عقود في كل كتاباته، تثبيتها فى أذهان قرائه، ليبنى عليها الرسالة التى يريد توصيلها إليهم، وهى: استعداد الرأى العام الغربى عامة، وساسته خاصة، ضد الإسلام والمسلمين.

ولكن حديث لويس عن التمييز ضد المرأة يحتاج إلى وقفة، فهو يلعب بثنائىة (النظرية/ والتطبيق)، عندما يقر أن الوضع القانونى للمرأة فى ظل الإسلام كان أفضل كثيراً من وضع المرأة الأوروبية فى العصور الوسطى، ولكن حاجزاً اجتماعياً كبيراً حجبها عن المجتمع وحولها إلى أداة لإنتاج الأطفال ويختار لدعم هذه المقولة آراء بعض غلاة السلفيين، وممارسات المجتمعات البدوية، وحياة الحريم عند النخبة، ويسقط من اعتباره الدراسات العديدة التى أنجزت فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، التى اعتمدت على أرشيف المحاكم الشرعية فى العصر العثماني، وهى منشورة بالإنجليزية والفرنسية، حيث كانت تلك المحاكم لا تفصل فى الدعاوى فحسب، بل تقوم بمهام إدارة الشهر العقارى والسجل المدنى فى الدولة الحديثة. وتكشف سجلات المحاكم الشرعية عن مشاركة النساء فى النشاط الإقتصادى بصورة ملحوظة: فهناك تاجرات كبيرات يشتغلن بالتجارة الدولية تصديراً واستيراداً، وهناك بائعات يعملن بتجارة المفرق (التجزئة)، وإلى جانبهن هناك العاملات

ببعض الصناعات، وأبرزها صناعة النسيج، وتكشف الوثائق عن استخدام المرأة للمحكمة الشرعية في تسجيل العقود والمعاملات، وصكوك الدين، وكذلك المطالبة بما لهن من حقوق لدى الغير، وكان ذلك الغير في معظم الحالات قريباً (أخاً أو ابن عم) أو زوجاً. ولما كانت بطاقات الهوية لم تعرف بعد، نجدى محضر الجلسة وصفاً للمرأة صاحبة الدعوة يحدد ملامح وجهها، مما يعنى أن النساء اللاتي شاركن في النشاط الإقتصادي كن سافرات الوجوه. ولم تتقاعس المحاكم عن إنصاف المتقاضيات ورد الحقوق المغتصبة إليهن.

وعقود الزواج المسجلة أمام المحاكم الشرعية ترسم بعداً آخر للوضع القانوني للمرأة في الدولة العثمانية (المسلمة وغير المسلمة على السواء)، فقد تضمنت عقود الزواج شروطاً تتصل مثلاً بالتزام الزوج ألا يتزوج مرة أخرى أو يتسرى بجارية إلا بإذن الزوجة، وتحدد شروط النفقة التي على الزوج أن ينفقها على بيت الزوجية، وحق الزوجة في أن تعيش في مسكن مستقل إذا كانت للرجل زوجة أخرى، وغير ذلك من الشروط التي ينص في العقد على حق الزوجة في تطليق نفسها عند إخلال الزوج بتلك الشروط. وتحفل السجلات بحالات الطلاق لزيجات لم يلتزم فيها الزوج بشروط العقد، كما تحفل بالعديد من قضايا الخلع لاستحالة العشرة، لزوجات من مختلف الطبقات الإجتماعية.

كان ذلك كله سائداً حتى مطلع القرن العشرين في مختلف ولايات الدولة العثمانية، وكنا نود أن يقدم برنارد لويس إشارة لوضع المرأة الأوروبية في نفس الفترة الزمنية، عندما كانت الزوجة وما ملكت يداها ملكاً لسيدھا الزوج في الكثير من بلاد أوروبا، وحيث استخدمت المرأة وقوداً للنمو الرأسمالي منذ الثورة الصناعية. وتعرضت للتمييز في المعاملة والأجور، وظلت المطالبة بالأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي مطلباً أساسياً للحركة النسائية في الغرب حتى اليوم. وهو تمييز تخلصت منه المرأة المصرية (مثلاً) منذ نصف القرن. وتأخر حصول المرأة على حقوقها السياسية في الكثير من بلاد غرب أوروبا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

حقا كان الوضع الإجتماعي للمرأة - ولا يزال - سيئاً في العالم العربي والإسلامي، من حيث التأخير في فتح مجالات التعليم أمامها، ورجعية قانون الأحوال الشخصية الذي صيغ في منتصف عشرينات القرن العشرين قياساً بما جرى العمل به بالمحاكم الشرعية في العصر

العثماني، ولكن مساهمة المرأة في الإنتاج القومي: في الزراعة والصناعة والتجارة لم يتوقف، بل إزداد اتساعاً في النصف الثاني من القرن العشرين. فالصورة التي رسمها برنارد لويس لوضع المرأة في العالم الإسلامي، واختزاله لوظيفتها في المجتمع بإنجاب الأطفال تتضمن الكثير من المغالطة والإفتئات.

بقي موضوع الرق الذي أطال لويس الوقوف عنده في كل كتاباته لدعم فكرة رفض المسلمين للآخر، وعدم قبولهم له إلا "عبداً" لهم. وحديثه عن الرق مفرغ من إطار النظام السائد في العالم في ذلك العصر، فلم يكن استخدام الرقيق وفقاً على العرب أو المسلمين، بل كان شائعاً في العالم كله، وبلغ أقصى درجات الإنسانية في الاستنزاف البشري لأفريقيا عبر الأطلنطي ليعمل من وصل حياً من أولئك التعساء في زراعة أراضي السادة البيض بأمريكا. دمرت مجتمعات كاملة ذات حضارات عريقة في غرب أفريقيا لخدمة المشروع الاستعماري في أمريكا. ورغم محاولة إصاق تهمة مساهمة العرب في حركة تجارة الرقيق، إلا أن تاريخ العرب والمسلمين لا يعرف مثل هذه الموجة العاتية من الاسترقاق.

حقاً أبقى الإسلام على الرق، ولكنه شجع على تحرير العبيد تقريباً إلى الله (فك الرقاب)، وكان الإبقاء عليه - عند ظهور الإسلام - ضرورة لارتباطه بالنشاط الاقتصادي في الجزيرة العربية حيث كانت الحاجة ماسة لاستخدام الرقيق في تجهيز قوافل التجارة التي تجوب الجزيرة العربية جيئةً وذهاباً، وفي التجديف بالسفن التجارية في بحر العرب والخليج والبحر الأحمر. وكان استخدام الرق في المجتمعات الزراعية بدار الإسلام محدوداً يكاد يقتصر على الخدمة المنزلية. واضطر الأيوبيون إلى استخدام الرقيق في الجيش في ظروف مواجهة العدوان الصليبي، ولكن كان أولئك الرقيق (الذين عرفوا بالمماليك) يعتقدون بمجرد بلوغهم الحلم بعد انقضاء سنوات تكوينهم وتدريبهم العسكري أطفالاً ثم فتیاناً. وقبل المجتمع الإسلامي بهؤلاء العسكر أمراء وسلاطين وحكاماً، ومجدوا في تاريخهم قطز وبيبرس وغيرهم، كما مجدوا خالد بن الوليد، وصلاح الدين باعتبارهم أبطال الدفاع عن حياض الإسلام. لم يتذكر الناس أصول هؤلاء الجند "المماليك" بل قبلوهم جنداً مسلمين، ودرعاً يقى دار الإسلام من غزوات المغول والصليبيين، وقدرتهم حق قدرهم.

وعندما تبنت أوروبا - فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر - حركة "مناهضة الرق"، كانت دعوة حق يراد بها باطل، فقد نضجت الثورة الصناعية فى الغرب، وما تبعها من توسع فى الإنتاج الصناعى يحتاج إلى ضمان إمدادات المواد الخام الرخيصة، وفتح الأسواق لتصريف الإنتاج، ومن ثم كان لابد من بقاء الأفارقة وغير الأفارقة فى بلادهم ليخدموا الهدفين معاً، وكان لابد من "صحوة" للضمير الأوروبى الذى تذكر - فجأة - منافاة الرق للإنسانية.

واستخدمت دعوة الحق هذه لخدمة الباطل، ونعنى بذلك الهيمنة على الشعوب الأفريقية والآسيوية بإسم محاربة الرق، واتخذت هذه الدعوة رأس حربة لتصفية القوى البحرية الإسلامية فى إطار المعاهدات الخاصة بإلغاء الرقيق، فصودرت سفنها التجارية لأن من يعمل عليها كانوا عبيداً، أو حتى لأنهم من السود الذين يشك فى كونهم كانوا فى الأصل عبيداً. كما استخدمت فى التدخل فى الشؤون الداخلية للكثير من بلدان الدولة العثمانية (ومن بينها مصر) وغيرها من الدول الإسلامية، تماماً كما نلاحظ اليوم استخدام دعاوى حق مثل "مكافحة الإرهاب" أو "تصفية أسلحة الدمار الشامل" يراد بها باطل هو تكريس هيمنة الولايات المتحدة على آسيا وأفريقيا. وقد اتبعت فى تنفيذ سياسة "مناهضة الرق" نفس المعايير المزدوجة التى تتبع اليوم فى تنفيذ سياسات "مكافحة الإرهاب" و"تصفية أسلحة الدمار الشامل"، لتحقيق الهيمنة الغربية.

لقد أصبحت مقولة ارتباط الإسلام وعالمه بالرق مقولة مجوجة طالما عولجت بهذه الطريقة التى يفضلها برنارد لويس، فى غير سياق العصر الذى شاع فيه الرق كأداة للإنتاج، وبنظرة أحادية ترى العالم الإسلامى وحده، وتعمى عن رؤية العالم الغربى فى نفس السياق.

ويتضح هذا التناول للأمور بمعزل عن سياقها التاريخى فى الفصل الأخير من الكتاب "مظاهر التغير الثقافى" الذى تناول فيه مظاهر التأثير بالثقافة الغربية فى مجالات الفنون وترجمة علوم الغرب وأفكاره فإذا كان الأداء جيداً، أرجعه لويس إلى تأثير الخبراء الأوروبين أو إلى دورهم دون غيرهم، ويختزل التجربة الحضارية الإسلامية كلها عندما يقرر أنه "عندما يظهر تأثير أجنبى فى شئ ذى أهمية جوهرية لثقافة ما، مثل المؤسسات الإمبراطورية والمساجد الجامعة، فالواضح أن الثقة بالنفس - ثقافياً - قد اهتزت بعض الشئ..". ويعنى

بذلك تبني العثمانيين لفن التصوير الأوروبي، وتأثر عمارة أحد المساجد بفن الباروك، والأخذ بالنظام العسكري الأوروبي زياً وتسلحياً وتدريباً، بما في ذلك الموسيقى العسكرية الغربية. فالتصوير مخالف للشريعة الإسلامية، ولذلك نفر منه المسلمون واتجهوا إلى فن الزخرفة، وهنا يتبنى برنارد لويس أكثر الآراء السلفية في فن التصوير تطرفاً، ولا يرى غيرها من الآراء، ويغفل تماماً ما تحفل به متاحف الفن الإسلامي في مشارق الأرض ومغاربها من التصوير، وما تذكره المصادر عما حفلت به قصور العباسيين والفاطميين من أعمال النحت والتصوير، وكذلك قصور المماليك في مصر، وملوك فارس، وسلاطين المغول في الهند. وكلها تكشف عن امتزاج المؤثرات الصينية والهندية والفارسية ببعضها البعض في شرق العالم الإسلامي، وامتزاج المؤثرات البيزنطية والقبطية والقوطية في فنون الشام ومصر وشمال إفريقيا والأندلس. ويصدق نفس الشيء على فن العمارة في العالم الإسلامي على اتساعه.

وكما تأثر المسلمون بفنون الثقافات السابقة عليهم والمعاصرة لهم، أثروا فيها، فلعبت الأندلس وقبرص دور الجسر الذي انتقلت عبره المؤثرات الفنية الإسلامية إلى إيطاليا وفرنسا، هذه كلها حقائق تعمر بها كتب تاريخ الفن والموسوعات، وتقوم الشواهد الحية عليها في مختلف المتاحف الأوروبية والأمريكية، ولكن تناول لويس لها يقوض أركان الصورة التي يريد أن يؤكد عليها لقارئه: خشونة وبدائية الإسلام والمسلمين وجمود ثقافتهم، ورفضهم للآخر. فكيف يستقيم ذلك كله لو طرح لويس على قارئه صورة حضارة تعايشت مع غيرها من الحضارات واستفادت منها، ومن علومها وفنونها، كما كان لها إبداعها الفني والعلمي، ومن ثم لا غرابة لو تبني سلطان عثماني فن التصوير الغربي الحديث أو تأثرت عمارة مسجد جامع بفن الباروك.

وينعى لويس على المسلمين انتقاءهم لما ترجم في العصر العباسي، فاهتموا بالفلسفة والطب والفلك وغيرها من العلوم ولم يترجموا الأساطير والأدب لما يتضمنه من تراث وثني. وهو لا ينكر أن الغرب تعرف على تراث اليونان من ترجمات المسلمين له ويغفل ما كان للفلسفة اليونانية من تأثير كبير في الفكر الإسلامي امتد إلى الفقه الإسلامي نفسه، الذي اعتمد على منطق أرسطو، كما أغفل أثر الفلسفة الهندية، وجانب كبير منها ميتافيزيقي، في

الفلسفة الإسلامية وخاصة التصوف والفكر الصوفي، وما بلغه "علم الكلام" على يد فلاسفة المسلمين من تطور لم يكن منقطع الصلة عن المؤثرات اليونانية والهندية والفارسية. بل كان للفلسفة الإسلامية تأثيرها في أوروبا من خلال فكر ابن رشد.

وعند حديثه عن حركة الترجمة في القرن التاسع عشر، نجده يشوه الحقائق ليخدم الفكرة الأساسية التي يلح بها على قارئه، فيزعم أن ما ترجم في التاريخ والعلوم الإنسانية كان محدوداً، وتمت ترجمته وطبعه في بولاق في عهد محمد علي بالتركية لا بالعربية، بينما ترجمت كتب العلوم الطبيعية والهندسة والطب إلى العربية. وهذا حديث غريب لأن حركة الترجمة في القرن التاسع عشر درست جيداً، وأصبح أمرها معلوماً تماماً لكل دارس للثقافة العربية الحديثة، فقد كانت الترجمة تتم إلى العربية أولاً، وترجم العديد من كتب التاريخ والجغرافيا على يد رفاة الطهطاوى وتلاميذه، ثم كان ينتقى من تلك الترجمات بعض الكتب ليترجم إلى التركية نقلاً عن الترجمة العربية. وتجربة الترجمة في مصر أولاً ثم بالأساتنة (استامبول) تعبير حي عملي عن ثراء الثقافة الإسلامية وقدرتها على إبتداع المصطلح العربي المناسب أو تعريب أو تتركيب المصطلح الأجنبي، وهي خبرة لها جذورها في الثقافة الإسلامية.

وفي إطار نفس السياق التاريخي كان نقل المسلمين لصناعة الورق عن الصين وكذلك صناعة البارود عن الصين إلى العالم كله، فلا غرابة أن نجدهم يقبلون على استخدام الطباعة أو يتعرفون على الفن المسرحي الغربي ويقلدونه. فقد عركوا تجربة التواصل بين الثقافات، اقتباساً وإبداعاً، وعطاءً.

ولكن لويس يصر في خاتمة كتابه على ترديد نفس المقولات التي من أجلها أصدر هذا الكتاب، والتي ظل يرددها لثلاث عقود فالمسلمون لا يحسنون استيعاب ما إقتبسوه من الغرب، فباعت مساعيهم للحاق بركب المدنية الحديثة، مدنية الغرب بالفشل الذريع "إذ أدى السعي للنصر بجيوش محدثة إلى سلسلة من الهزائم المهينة، وأدى السعي إلى الرخاء عن طريق التنمية في بعض البلدان إلى الفقر، وإنشاء نظم اقتصادية يعيبها الفساد وما تفتأ تحتاج إلى المساعدات الخارجية..". وهكذا لم يعد لهم إلا الإعتماد على النفط الذي يعود الفضل في إكتشافه واستخراجه إلى الغرب وأبنائه. ويستطرد قائلاً: "وأسوأ ما في الصورة هو

النتيجة السياسة، إذ إن السعي الذي طال أمده لتحقيق الحرية، قد خلف سلسلة من الحكومات القائمة على الطغيان، التي تتراوح بين صور الاستبداد التقليدية، والأساليب الجديدة في الديكتاتورية..".

وزاد الطين بلة قيام أمم حديثة في شرق آسيا بالحق بالغرب في مدى زمني قصير، ويذكر اليابان وكوريا تحديداً، ولا يدخل في اعتباره ماليزيا أو أندونيسيا (طبعاً)، مما جعل المسلمين - في رأيه - يشعرون بالمهانة ويتساءلون: "أين الخطأ؟" ينحون باللائمة على الغرب تارة، وعلى اليهود تارة أخرى، على المغول حيناً، والأتراك حيناً آخر، فهم يبحثون عن "كبش فداء" هنا وهناك، لتبرير تخلفهم وعجزهم وقصورهم، ويعبرون عن كراهيتهم وحقدهم للغرب خاصة، ولا ينظرون إلى ماتورطوا فيه من أخطاء، تلك الأخطاء - عنده - هي رفض الحضارة الغربية، والعداء للسامية.

هكذا يختم لويس الكتاب بإلقاء كل ما في سلته المتهالكة من مقولات تقود القارئ إلى نتيجة واحدة: فالمسلمون قوم أوغاد بطبعهم، يكرهون الآخر، ويريدون ذبح الغرب واليهود انتقاماً لعجزهم وتخلفهم.

وغنى عن البيان حجم التضليل والتشويه الذي يسوقه برنارد لويس في خاتمة الكتاب، فلا يضع في الاعتبار الدور الذي يلعبه الاستعمار في إعاقة النمو الاقتصادي في البلاد التي خضعت لحكمه، وربطها باقتصاده بروابط التبعية كمناطق لتزويده بالمواد الخام وتصريف إنتاجه في أسواقه، وهي آليات أدت إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية، وشل حركة نمو الإنتاج المحلي. وعندما خرج الغرب مضطراً أمام حركة التحرر الوطني، استنزفت جهود تأمين الاستقلال، ومواجهة مشروعات الأحلاف الدفاعية، ومواجهة الصهيونية وميولها التوسعية، استنزفت الكثير مما حققته محاولات التنمية المستقلة، وعطلت إمكانية التحول الديمقراطي. والهزيمة التي لحقت بالجيش الحديثة يقصد بها لويس هزيمة 1967، التي استغرق التخطيط لها في حلف الأطلنطي ثلاث سنوات. ورغم كارثة الهزيمة، استطاع نفس الجيش أن يؤكد قدراته على تحقيق النصر في حرب أكتوبر 1973.

وليس سراً أن استمرار الأنظمة الدكتاتورية جاثمة على صدور الشعوب العربية يعود إلى مساندة الغرب - الولايات المتحدة تحديداً - لها مقابل تنفيذ أجندته في الإقليم، وأجهزة القمع وأساليبه التي تنفذها تلك الأنظمة ضد شعوبها صنعت في الغرب.

أما عن شعوب شرق آسيا التي لحقت بركب "التقدم" الغربي، وأصبح المسلمون في حاجة إلى التعلم منها بعدما كانت أقل منهم شأنًا في مضمار الحضارة، فالخلط هنا بين اليابان وكوريا في سلة واحدة خطأ فاضح، لأن تجربة اليابان (التي بدأت بعد محمد على بنحو نصف القرن) كان لها سياقها التاريخي المختلف. أما كوريا وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، وغيرها من "النمور الآسيوية" فقصتها مختلفة تماماً، وهي نتاج للتوسع الرأسمالي العابر للقوميات والذي ينشد الأسواق التي توفر له أعلى الأرباح مقابل أقل التكاليف، وعندما أرادت الرأسمالية العالمية أن تلقن حكومات تلك البلاد التي خرجت على النص درساً كانت تلك الأزمة التي هزت اقتصاديات تلك البلاد، وكان وقعها مؤلماً في إندونيسيا. فهي تجارب نمو مصطنعة ليس لديها إمكانات لخدمة مصالحها الوطنية إلا في أضيق الحدود.

يبقى لب الموضوع عند برنارد لويس، فنحن أشرار لأننا لا نقبل بالكيان الصهيوني عن طيب خاطر، ونتعاش معه، ونوقع له توكيلاً على بياض لإدارة مصالحنا مع "العالم المتحضر" ولننس إلى الأبد فلسطين والفلسطينيين، كما نسي العالم الهنود الحمر. عندئذ سيتحول برنارد لويس إلى شاعر يصوغ فينا قصائد المديح، ما دمنا رفعنا الراية البيضاء لإسرائيل. وأتحنأ لها فرصة التحول إلى قوة إقليمية كبرى. فهكذا يكون السلوك "الحضاري" وإلا فلا !

أما إذا لم نفعل ذلك، فسيكون مآلنا الموت، شأننا في ذلك شأن "الذي يفجر القنبلة في نفسه والآخرين ... علينا - إذاً - أن نكون واقعيين، وإلا كان نصيبنا من الدنيا عودة للسيطرة الأجنبية "ربما من جانب دولة عظمى جديدة في الشرق تنتشد التوسع. فإذا كفنا عن الإحساس بالظلم والشكوى، سوف نستطيع - في رأيه - أن نعيد "الشرق الأوسط في العصور الحديثة إلى ما كان عليه في الأزمان الغابرة وفي القرون الوسطى، مركزاً رئيسياً للحضارة..".